

تحديات الشمول المالي في الجزائر ومتطلبات تطويره The challenges of financial inclusion in Algeria and the requirements for its development

سعاد بوشلوش 

bouchlouche.souad@univ-boumerdes.dz

جامعة بومرداس (الجزائر)

تاريخ النشر: 2022/12/04

تاريخ القبول: 2022/11/25

تاريخ التقديم: 2022/09/30

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز تحديات ومتطلبات تطوير الشمول المالي في الجزائر باعتباره عامل أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخلصت الدراسة إلى وجود تحسن ملحوظ في مؤشرات الشمول المالي خاصة منذ جائحة كوفيد 19. لكن رغم ذلك لا تزال مستوياته متدنية لجملة من العوامل التي تحد من استخدام الخدمات المالية الرقمية بصورة أشمل، مما يتطلب بذل المزيد من الجهود كدعم البنية التحتية الرقمية والمالية والتثقيف المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الجزائر، الرقمنة، القطاع المالي، البنية التحتية الرقمية.

تصنيف JEL: E58 ,O33 , P43, G21

Abstract:

This study aims to highlight the challenges and requirements of developing financial inclusion in Algeria as a key factor in achieving sustainable development goals, and it concluded that there is a significant improvement in financial inclusion indicators, especially since the Covid 19 pandemic. However, its levels are still low due to a number of factors that limit the use of digital financial services, which requires more efforts such as supporting digital and financial infrastructure and financial education.

Key Words :Financial inclusion, Algeria, digitalization, financial sector, digital infrastructure

JEL Classification: E58 ,O33 , P43, G21.

Bouchelouche Souad , university of Boumerdes , Algeria .

تمهيد:

تزايد الاهتمام في الآونة الاخيرة بمفهوم الشمول المالي وذلك نظرا لدوره الكبير في المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية، فهو يسعى إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على جميع فئات المجتمع، خصوصاً شرائح الدخل المنخفض والشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع القطاع المصرفي، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف، حيث يمثل تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواكبة التطورات التكنولوجية العالمية.

إشكالية الدراسة: انتهجت الجزائر مسار الرقمنة من أجل عصنة خدماتها معتمدة على التوظيف المكثف للتكنولوجيات الحديثة، فاستحدثت عدة خدمات مالية رقمية لفائدة مختلف شرائح المجتمع، وهو الأمر الذي من شأنه تعزيز الشمول المالي وتدعيم التنمية المستدامة، لكن بالرغم من ذلك، لا تزال الجزائر متأخرة في مجال التحول الرقمي في القطاع المالي مقارنة بالمعدلات العالمية وأحيانا الإقليمية ومن حيث التصنيفات الدولية. ومن هنا جاءت إشكالية هذه الدراسة على الشكل التالي:

ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر وماهي متطلبات وآليات تطويره ؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ما هو مفهوم الشمول المالي وما هي أهميته في تعزيز التنمية المستدامة ؟
- 2- ما هي مؤشرات الشمول المالي في الجزائر ؟ وكيف هو حال البنية التحتية الرقمية في الجزائر ؟
- 3- ما هي تحديات ومتطلبات تعميم الخدمات المالية الرقمية من أجل تحقيق الشمول المالي في الجزائر؟

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في توضيح أهمية الشمول المالي في دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وذلك من خلال دراسة مستويات الشمول المالي في الجزائر في ظل التحول الرقمي الذي تنتهجه البلاد، إضافة إلى تناول تحديات تعميم الخدمات المالية الرقمية وتعزيز الشمول المالي في الجزائر وأساليب ترقيتها.

أهداف الدراسة

- دراسة وتحليل واقع الشمول المالي في الجزائر.
- التعرف على جهود الجزائر في دعم البنية التحتية التكنولوجية لتعزيز الشمول المالي.
- تناول تحديات وآليات تطوير الخدمات المالية الرقمية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر.

منهج الدراسة: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة واقع الشمول المالي والخدمات المالية الرقمية في الجزائر وآليات النهوض بالقطاع المالي من خلال التحول الرقمي، حيث استخدم في جمع المعلومات وتحليلها على التقارير الرسمية والمؤشرات ذات العلاقة.

أولاً: الشمول المالي

1. مفهوم وأهداف الشمول المالي

يقصد بالشمول المالي أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته بسهولة وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة. (البنك الدولي، ب.ت)، وهو أيضاً قدرة المؤسسات المالية على تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن الحسابات المصرفية، المدخرات، القروض القصيرة والطويلة الأجل، التأجير التمويلي، الرهون العقارية، التأمين، توطين الرواتب، المدفوعات، التحويلات المالية المحلية والدولية، وخطط التقاعد، بالإضافة إلى حماية المستهلك مالياً وذلك لجميع المستويات. وعليه، فالشمول المالي يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد والمؤسسات، وخصوصاً فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، (اتحاد المصارف العربية، 2019)، حيث يمثل تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتعزيز تكافؤ الفرص، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي... الخ.

2. أهمية الشمول المالي

تبرز أهمية الشمول المالي لمختلف فئات المجتمع وفي تحقيق التنمية المستدامة في الآتي:

- يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل وتمكين الفئات المحرومة من الحصول على تمويل يساعدها على تحسين مستويات معيشتها.
- يتيح الشمول المالي الفرصة لغالبية الشباب للحصول على رأس مال يمكنهم من تأسيس مشروعات جديدة بما يساعد على خفض معدل البطالة.
- يساعد الشمول المالي المرأة على التمكين الاقتصادي بما من شأنه مساعدة أسرتهامجتمعها.
- الشمول المالي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يمكن أن يرفع في معدل النمو في الدول العربية بنحو 1% ويوفر 15 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2025 (لاجارد، 2019).

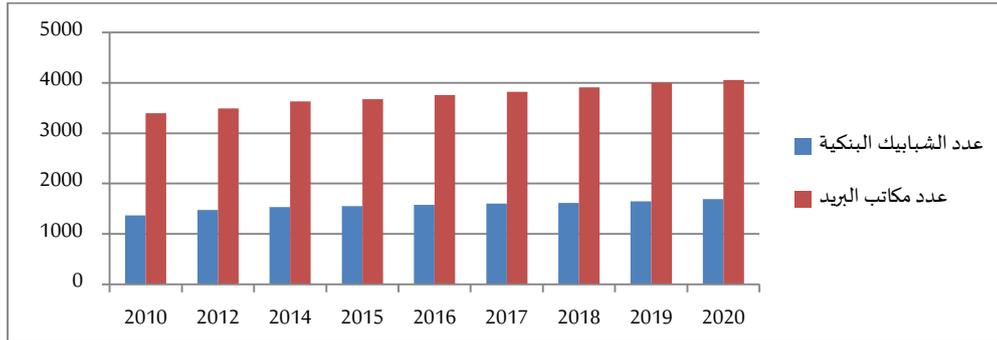
ثانياً: مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

يتزايد الاهتمام في الأعوام الأخيرة بتعزيز الشمول المالي لدى مختلف دول العالم، وتحديدًا في الدول النامية، ويمكن دراسة أهم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر من خلال العناصر الموالية:

1. الكثافة المصرفية والبريدية

تؤدي البنوك ومكاتب البريد دورا هاما في تحقيق مبدأ الشمول المالي والشكل الموالي يوضح تطور عدد الشبايبك البنكية ومكاتب البريد في الجزائر خلال الفترة (2010-2020).

شكل رقم (2): تطور عدد الشبايبك البنكية ومكاتب البريد خلال الفترة (2010-2020)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: (بنك الجزائر، 2019، صفحة 75)، (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2021، صفحة 3)، (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2021، صفحة 3).

بلغ عدد الوكالات البنكية في الجزائر 1690 وكالة في نهاية 2020، حيث تم افتتاح 40 وكالة بنكية جديدة عام 2020، من بينها 18 وكالة بنكية عمومية (بنك الجزائر، 2019، صفحة 75)، وبذلك تقدر نسبة النمو في الوكالات البنكية خلال عشر سنوات بحوالي 23.62%، إذ كان عددها يقدر ب 1367 وكالة فقط في نهاية سنة 2010. إلا أن هذا الرقم يظل بعيدا عن المعايير الدولية، فالمعدل العالمي يقدر بوكالة واحدة لكل 10 آلاف نسمة، بينما يبلغ في الجزائر حوالي وكالة واحدة لكل 26 ألف نسمة، مما يستدعي توسيع الشبكة البنكية من أجل تحقيق الشمول المصرفي. وتمتلك الجزائر أكبر شبكة بريدية إفريقية تضم ما يفوق 4000 مكتب بريدي موصولة كليا بشبكة الانترنت في سنة 2020، أي أن الكثافة البريدية في حدود مكتب بريدي واحد لكل 10993 شخص، ويبين الجدول رقم (1) تطور الكثافة المصرفية والبريدية وعدد السكان في الجزائر

جدول رقم (1): الكثافة المصرفية والبريدية وعدد السكان في الجزائر خلال الفترة (2010-2020)

السنوات	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2012	2010
عدد السكان (الملايين)	44.6	44.3	43.4	42.2	41.3	40.4	39.5	37.9	36.3
الكثافة المصرفية	26390	26848	26806	26276	26188	25964	25800	25642	16554
الكثافة البريدية	10993	11075	11108	11038	10998	10984	10872	10847	10682

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على (الديوان الوطني للإحصائيات، 2021) ومصادر الشكل رقم (2)

ويعمل بريد الجزائر في الفترة الأخيرة على تجاوز التخلف الرقمي في القطاع بتوفير مجموعة من الخدمات عبر الانترنت لتسهيل التعاملات على زبائنه والمتمثلة في: خدمة CARDLESS، الاشتراك في تطبيق بريدي موب، إمكانية طلب البطاقة الذهبية، تعبئة رصيد الهاتف النقال، تعبئة رصيد الانترنت، الاطلاع على رصيد الحساب البريدي الجاري، تحميل المطبوعات، دفع الفواتير عبر الانترنت، شراء تذاكر السفر والتأمينات، تتبع البعثات (بريد الجزائر، 2020) وهذا من شأنه المساعدة على توفير الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع وخاصة المستبعدين ماليا مما يساهم في دعم الشمول المالي الرقمي.

2. الوصول إلى الخدمات المالية

يلخص البنك الدولي أهداف الشمول المالي في تسهيل الوصول للخدمات المالية بأشكالها وتمكين كافة فئات المجتمع من الوصول إلى هذه الخدمات، ويوضح الجدول بعض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر. جدول رقم (2): بعض مؤشرات الشمول المالي بالنسبة للأفراد فوق 15 سنة في الجزائر للفترة (2011-2017)

السنة	2011	2014	2017
ملكية حسابات في المؤسسات المصرفية	33.3%	50.5%	42.78%
نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية	4.3%	13.8%	11.4%
إدخار الأموال خلال السنة الماضية	-	45%	39%
نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية	1.5%	2.2%	5%
الاقتراض من العائلة أو الأصدقاء	25%	13%	19%
ملكية بطاقة الائتمان المصرفي	1%	6%	3%
استقبال المدفوعات الحكومية في حساب مؤسسة مالية	-	89%	66%
الوصول إلى الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف النقال	-	-	2.02%

المصدر: (البنك الدولي، 2018)

تزايد معدل الشمول المالي في الجزائر خلال الفترة (2011-2017)، حيث كان 33.33% من الأفراد فوق سن 15 سنة من مجموع السكان يملكون حسابات في المؤسسات المصرفية سنة 2011 لتصل النسبة إلى 42.78% في سنة 2017، وهي نسبة متوسطة وأقل من الدول المتقدمة التي تصل النسبة فيها إلى 80%-90% (اتحاد المصارف العربية، 2017)، وتجدر الإشارة إلى أن معنى الشمول المالي ليس فقط امتلاك الأشخاص حسابات، بل أيضا استخدامها للخلاص من الفقر والتعافي من الانتكاسات وتحسين مستوى المعيشة. أما معدل الادخار في المؤسسات المالية الرسمية فقد تراجع من 13.8% سنة 2014 إلى 11.4% سنة 2017، ويرجع ذلك إلى توجيه الأفراد إلى جزء من مدخراتهم إلى الاستهلاك بعد ارتفاع الأسعار والضرائب نتيجة انخفاض أسعار البترول في أواخر 2014 الأمر الذي أثر سلبا على جميع المؤشرات الاقتصادية. أما فيما يتعلق بنسبة الإقتراض في المؤسسات الرسمية فقد بلغت 1.5% سنة 2011 و5% سنة 2017، مما يدل على

الإقبال الضعيف للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية بسبب الإجراءات الإدارية المعقدة وتفضيلهم اللجوء إلى طرق أخرى كالاقتراض من العائلة أو الأصدقاء، حيث وصلت النسبة إلى 25% سنة 2011 و19% سنة 2017. كما يتبين أيضا التدني الشديد في مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية عبر الانترنت والهاتف المحمول 2.02% فقط مقابل المتوسط العالمي البالغ 24.9%. ومؤشر بطاقات الائتمان، فيملك 3% فقط من الجزائريين سنة 2017 بطاقات ائتمان، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالنسب العالمية البالغة 18.4% وهي تعبر عن البعد على استعمال وسائل الدفع الالكتروني.

3. المالية الاسلامية

اتخذ بنك الجزائر عدة إجراءات تهدف إلى تعزيز الشمول المالي ليستهدف كل فئات المتعاملين، أهمها تكريس المعاملات البنكية الاسلامية كأحد روافد تمويل الاقتصاد الوطني. حيث يحدد النظام رقم 02-2020 العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، القواعد المطبقة عليها، شروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر، وتتمثل العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار. (بنك الجزائر، 2020). وبالنسبة لقطاع التأمين، صدر المرسوم التنفيذي رقم 21-81 المؤرخ في 23 فبراير 2021 يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي. حيث تضمن المرسوم الأحكام العامة المتعلقة بالتأمين التكافلي وذلك من خلال بيان ماهيته وأقسامه (التكافل العائلي والتكافل العام)، شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي، حيث يسمح بتقديم خدمات التأمين التكافلي من خلال شركات التأمين التي تمارس عمليات التأمين التكافلي أو من خلال النوافذ لدى شركات تأمين تمارس عمليات التأمين التقليدي. كما تناول تنظيم وتسيير شركات التأمين التكافلي. (الجمهورية الجزائرية، 2021)

وبلغ عدد الشبابيك المخصصة للصيرفة الاسلامية على مستوى البنوك العمومية 130 شباكاً إلى غاية مارس 2021، وتم بعدها فتح عشرات الشبابيك عبر مختلف مناطق الوطن كما يوجد توجه نحو فتح وكالات بنكية متخصصة في الصيرفة الاسلامية، وتقوم خمسة بنوك عمومية بتسويق المنتجات المالية الموافقة للشريعة وهي: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، البنك الجزائري للتنمية الفلاحية، البنك الجزائري الخارجي، وفي بداية 2022 أعلنت الشركة العامة للتأمينات المتوسطة (GAM) عن افتتاح أول نافذة للسوق التكافلي العام بالجزائر بعرض أزيد من 40 عقد تأمين عام. ويبدل هذا التوسع في نشاط المالية الاسلامية منذ أبريل 2020 على عزم السلطات المختصة على تطوير الصناعة المالية الاسلامية باعتبارها جزء من الاستراتيجية والبرامج الوطنية للشمول المالي.

4. الخدمات المالية الرقمية

1.4 نشاط الدفع على الإنترنت

أصبح الدفع عن طريق الإنترنت بواسطة البطاقة البنكية عمليا بالجزائر منذ أكتوبر 2016، وقد تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة.

جدول رقم (3): معاملات الدفع على الإنترنت في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العدد الاجمالي للمعاملات	7366	107844	176982	202480	4593960	7821346
المبلغ الاجمالي للمعاملات (ألف دج)	15009.8	267993.4	332592.5	503870.3	5423727	11176475.5

المصدر: (تجمع النقد الآلي، 2022)

من الجدول رقم (3) نلاحظ تحسن ملحوظ في العدد الاجمالي لمعاملات الدفع على الانترنت، فسجل الدفع الإلكتروني في سنة 2020 قفزة نوعية نظرا لجائحة كورونا التي شجعت استخدام هذا النوع من المعاملات المالية، وبعد انضمام بريد الجزائر الى تجمع النقد الآلي منذ 5 جانفي 2020، وصل عدد معاملات الدفع الإلكتروني عن طريق البطاقة البنكية والبطاقة الذهبية إلى أكثر من 4 مليون معاملة في نهاية سنة 2020، أي ارتفاع بنسبة 976% في سنة واحدة، وأكثر من 7 مليون في نهاية 2021. (تجمع النقد الآلي، 2022). وعرفت الخدمة الجديدة للدفع الذاتي التي أطلقها بريد الجزائر عبر تطبيق الهاتف "بريدي موب" (بريد الجزائر، 2020) التي تسمح لحاملي بطاقات "الذهبية" ببرمجة تحويل الأموال من حساب بريدي جار إلى حسابات بريدية أخرى ارتفاعا بنسبة 557% من التحويلات في سنة واحدة. ونفس الشيء بالنسبة إلى عمليات الدفع الإلكتروني "تي.بي.إي" التي ارتفعت بنسبة 773%، إضافة إلى عمليات السحب من الشبايك الآلية للنقود التي بلغت 956 مليار دينار، أي بتطور بنسبة 15% مقارنة بسنة 2019. لكن ورغم هذا التقدم الكبير في استخدام الدفع الإلكتروني إلا أنه يبقى متواضع وضعيف مقارنة بالمعدلات العربية أو العالمية ويمكن إرجاع سبب ضعف الاقبال على الدفع عبر الانترنت في الجزائر إلى: (شكرين، 2021، صفحة 230).

- ضعف الترويج لهذه الخدمات من قبل القائمين عليها؛

- تدني الثقافة المالية والرقمية في المجتمع، وانخفاض مستوى الربط بالأنترنت؛

- تخوف التجار من التبع المالي لمعاملاتهم التجارية والرقابة بالضرائب، حيث يشترك 82 تاجر فقط في هذا النظام حتى شهر مارس 2021 (تجمع النقد الآلي، 2022)، تم تأخير إلزامية الدفع الإلكتروني إلى نهاية 2023.

- ضعف نشاط التجارة الإلكترونية الذي يقتصر فقط على التسويق الإلكتروني.

2.4 نشاط السحب على الجهاز النقدي والدفع على محطات الدفع الالكتروني

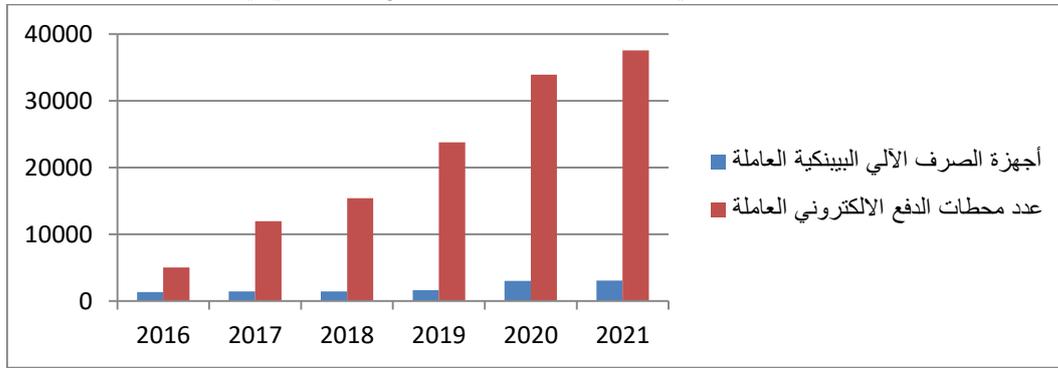
سجلت المعاملات الرقمية المتمثلة في السحب على الجهاز النقدي والدفع على محطات الدفع الالكتروني قفزة نوعية في عام 2020 ويوضح الجدول والشكل الموائين تطور نشاط السحب والدفع وتطور عدد أجهزة الصرف الآلي البنبنكية ومحطات الدفع الالكتروني خلال الفترة (2016-2020).

جدول رقم(4): معاملات السحب والدفع في الجزائر خلال الفترة (2016-2021)

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد معاملات السحب (مليون)	6.868	8.310	8.833	9.929	58.428	87.722
عدد معاملات الدفع	65.501	122.694	190.898	274.624	711.777	2.150.529

المصدر: (تجمع النقد الآلي، 2022)

شكل رقم (3): تطور عدد أجهزة الصرف الآلي البنبنكية ومحطات الدفع الالكتروني في الجزائر خلال (2016-2021)



المصدر: (تجمع النقد الآلي، 2022)

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك ارتفاع محسوس في العدد والمبلغ الإجمالي لمعاملات السحب على الجهاز النقدي فبعدما كانت تبلغ حوالي 6.8 مليون عملية سحب فقط بما يعادل حوالي 98 مليار دج سنة 2016 وصلت إلى أكثر من 87 مليون عملية أواخر سنة 2021 أي تقريبا 1728 مليار دج. كما عرفت عمليات الدفع الالكتروني تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة خاصة في سنة 2020، إذ سجلت معاملات الدفع خلال نفس الفترة نموا معتبرا منقلا من 65501 معاملة سنة 2016 إلى أكثر من 2.150 مليون معاملة سنة 2021. وتعكس هذه الأرقام الاهتمام المتزايد بآليات الدفع الجديدة والمنتجات النقدية الآلية. كما بلغ العدد الاجمالي لأجهزة الصرف الآلي البنبنكية العاملة 1370 عام 2016 لينتقل العدد إلى 3030 جهاز سنة 2020 و3053 سنة 2021، أيضا وصل عدد محطات الدفع الالكتروني 37561 محطة أواخر سنة 2021 بمعدل نمو 643.92% منذ 2016، كما هو موضح في الشكل رقم (3).

وتبنت البنوك الجزائرية العديد من مشاريع التحول الرقمي كوضع منصات الخدمات الالكترونية من الجيل الجديد، وإنشاء وكالات رقمية تعمل بصفة آلية ومفتوحة، كما تم لأول مرة إطلاق خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول بدون اتصال لزبائن البنك الوطني الجزائري، كما يمكن لزبائن البنك من الاستفادة وبصفة

فورية من خدمات الدفع والتحويل وطلب النقود مع توفير ميزات ذات قيمة مضافة عالية لمستخدميه (وزارة المالية، 2022)، وعلى الرغم من الجهود المبذولة وما تحقق لحد الآن في مجال الدفع الالكتروني إلا أن مجال المعاملات الالكترونية في الجزائر يتطور ببطء شديد ولا يتلاءم مع ديناميكية التغير في هذا المجال (حمدوش و عماني، 2021، صفحة 118)، وواقعه مازال بعيدا عن المستويات العالمية مما يستلزم تطوير البنوك والمؤسسات المالية لخدماتها المالية الالكترونية بمعايير دولية.

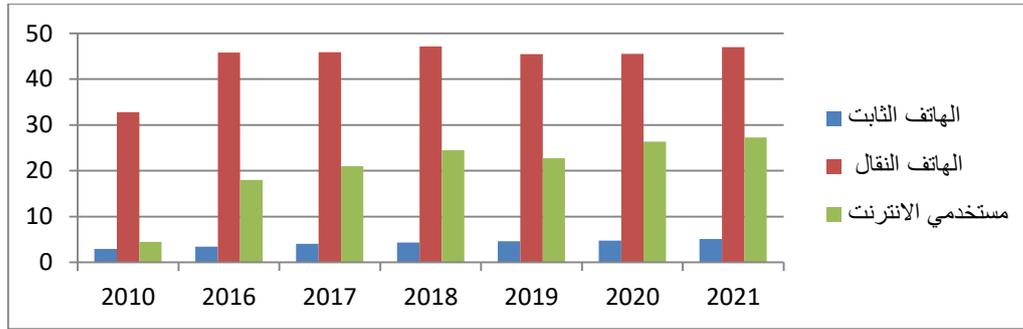
ثالثا: البنية التحتية الرقمية في الجزائر

يعتمد تطوير الخدمات المالية الرقمية لتحقيق الشمول المالي على دعم البنية التحتية الرقمية كشبكات الهاتف والانترنت، مما يتيح فرصاً هائلة للجزائر من أجل تنفيذ تكنولوجيات جديدة.

1. شبكات الهاتفين الثابت والنقال والانترنت في الجزائر

يوضح الشكل التالي تطور عدد مشتركى الهاتفين الثابت والنقال ومستخدمى الأترنت في الفترة (2010-2021).

شكل رقم(4): تطور مشتركى الهاتف ومستخدمى الأترنت في الجزائر خلال (2010-2021) الوحدة: مليون مشترك



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

(سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، 2021، الصفحات 11-13)، (سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، 2022، الصفحات 2-6)،

(سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، 2022، الصفحات 3-7)، (Dataportal, 2022)

نلاحظ من الشكل(4) أن هناك تحسن ملحوظ في عدد مشتركى الهواتف، وبدأ انتشار الهواتف النقالة في الجزائر بعد صدور القانون رقم 3-2000، حيث شهدت الفترة زيادة كبيرة في عدد مشتركى الهواتف النقالة فارتفع العدد من 32.780 مليون شخص سنة 2010 إلى 47.015 مليون في 2021 أي بنسبة نمو تقدر بحوالي 43.42% (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2021، الصفحات 3-6)، أما فيما يخص عدد مستخدمي الأترنت فلم يتجاوز 4.497 مليون مستخدم سنة 2010 وارتفع هذا العدد بصورة كبيرة حيث وصل إلى 26.35 مليون مستخدم في سنة 2020، و27.28 مليون سنة 2021، بمعدل نمو يقدر في المتوسط ب 506.62%، هذا التطور الملحوظ في عدد مستخدمي الأترنت يمثل أكثر من 50% من عدد السكان زاد لانتشار خدمة الأترنت خلال السنوات العشر الماضية مع انتشار كبير للهواتف الذكية والأجهزة اللوحية والانتشار الكبير لشبكات الأترنت المتنقل عريض النطاق من الجيلين الثالث والرابع.

2. كثافة الهاتفين الثابت والنقال والنطاق العريض الثابت

يقصد بخدمة النطاق العريض في الدول العربية أية سرعة تنزيل تفوق تلك التي يمكن الحصول عليها عند الدخول على الانترنت باستخدام DIAL- UP MODEM، (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 203).

جدول رقم (5): كثافة الهاتف والنطاق العريض ونسبة مستخدمي الانترنت في الجزائر خلال (2010-2020)

السنة	2010	2016	2017	2018	2019	2020
الهاتف الثابت (لكل 100 مشترك)	8.05	8.24	9.59	10.01	10.41	10.72
الهاتف النقال (لكل 100 مشترك)	90.30	110.93	108.63	108.64	102.53	102.14
مستخدمي الانترنت (%)	12.38	43.58	49.76	56.40	51.26	59.08
النطاق العريض الثابت (لكل 100 مشترك)	2.5	6.92	7.50	7.50	8.05	8.47
النطاق العريض المتنقل (لكل 100 مشترك)	-	62.20	74.54	83.73	83.32	86.93
مشتركي الانترنت الثابت والنقال (%)	-	69.12	82.06	91.24	91.37	95.40

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مصادر الشكل (4) و (International Telecommunication Union, 2019)

تشير بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات وتقارير التنمية لسوق الهاتف والانترنت في الجزائر إلى وجود تطور في كثافة الهاتفين الثابت والنقال، لتصل كثافة الهاتف النقال سنة 2020 إلى حوالي 102 لكل 100 شخص، وحوالي 11 لكل 100 شخص بالنسبة للهاتف الثابت، وفي عام 2020 كان حوالي 8 مشتركين لكل 100 شخص في خدمة النطاق الترددي العريض الثابت مقابل حوالي مشتركين لكل 100 شخص سنة 2010. وفي حين أن الاتصال بشبكات الهاتف المحمول ذات النطاق العريض في الجزائر أعلى من المتوسط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن استخدام الخدمات المالية الرقمية في الجزائر لا يزال منخفضاً للغاية. (ديلور و بوبار، 2021)، حيث بلغت نسب مستخدمي الانترنت 59.08% سنة 2020 و61.16% سنة 2021 وهي نسبة مقبولة لكنها متواضعة حيث تتجاوز في دول الخليج العربي 98% (صندوق النقد العربي، 2020، الصفحات 203-205). فرغم وجود أكثر من 27 مليون مستخدم للإنترنت في الجزائر سنة 2021، لكن التقارير الدولية تؤكد أن ترتيب الجزائر سيء لأن خدماتها ذات نوعية ضعيفة. حيث احتلت الجزائر سنة 2019 المرتبة ما قبل الأخيرة في ترتيب جودة الإنترنت في العالم بنيلها المرتبة 138 من أصل 139 دولة، بسرعة اتصال بلغت 7.34 ميغابايت في الثانية. وفيما يتعلق بالإنترنت الثابت تحتل الجزائر المرتبة 173 من أصل 176 دولة بسرعة اتصال تبلغ 3.99 ميغابايت في الثانية (Speedtest, 2019)، وفي سنة 2022 صنفت الجزائر في المرتبة 120 في سرعة تدفق الانترنت النقال بسرعة 12.33 ميغابايت/ثانية، وفي المرتبة 173 في الانترنت الثابت بسرعة اتصال بلغت 2.15 ميغابايت في الثانية. (Speedtest, 2022)، الأمر الذي يتطلب المزيد من العمل وتدعيم المجهودات المبذولة من أجل تدارك التأخر المسجل في مجال اعتماد الأنترنت والرقمنة في الجزائر.

رابعاً: التصنيفات الدولية للجزائر

1. في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال

الجدول يبين ترتيب الجزائر في مؤشرات تكنولوجيا الاعلام والاتصال (البنية التحتية) لمؤشر الابتكار العالمي

جدول رقم (6): المؤشرات الفرعية لتكنولوجيا الاعلام والاتصال لمؤشر الابتكار العالمي للجزائر لسنتي 2019-2020

2020		2019		المؤشرات
التصنيف	النتيجة	التصنيف	النتيجة	
114	37.3	115	35.3	تكنولوجيا الإعلام والاتصال (البنية التحتية)
74	59.7	83	51.4	الوصول إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال
79	47.6	75	46.3	استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال
126	21.5	125	21.5	الحكومة الالكترونية
123	20.2	123	20.9	المشاركة الالكترونية

المصدر: (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، 2021، صفحة 7)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر احتلت في سنة 2020 المرتبة 114 من إجمالي 131 دولة، بينما صنفت في المرتبة 115 من بين 129 دولة سنة 2019 في مؤشر تكنولوجيا الاعلام والاتصال (البنية التحتية)، وعليه، لازالت الجزائر متأخرة في الترتيب العالمي في مؤشرات تكنولوجيا الاعلام والاتصال رغم اتخاذ عدة قرارات لتشجيع الاقتصاد الرقمي، الأمر الذي يستدعي تحركاً عاجلاً للتقدم في رقمنة مختلف القطاعات. كما صنفت في المرتبة 61 في اشتراكات الهاتف المحمول، وفي المرتبة 83 فيما يخص مستخدمي الانترنت وفي المرتبة 85 فيما يتعلق باشتراكات النطاق العريض الثابت.

2. في مجال تنمية الحكومة الالكترونية

يرصد مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية (EGDI) مستوى التقدم في مسار التحول الرقمي للحكومات العالمية، واستيعاب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوظيفها في تقديم خدمات حكومية سهلة وتفاعلية للمتعاملين. ويوضح الجدول الموالي مقارنة لقيم هذا المؤشر للجزائر للأعوام 2016، 2018 و2020.

جدول رقم (7) : مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية للجزائر (EGDI) خلال الفترة (2016-2020)

2020	2018	2016	المؤشرات
0.5173	0.4227	0.2999	مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية
0.2765	0.2153	0.0652	مؤشر الخدمات الرقمية
0.1548	0.2022	0.1186	مؤشر المشاركة الالكترونية
0.5787	0.3889	0.1934	مؤشر جاهزية البنية التحتية للاتصالات

Source : (United Nations, 2020, p. 259)

تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI)، مؤشر الخدمات الرقمية (OSI) ومؤشر جاهزية البنية التحتية للاتصالات (TII)، إذ احتلت الجزائر المركز 120 عالمياً في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI) الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لعام 2020 بقيمة 0.5173 بعدما كانت في المركز 130 سنة 2018، والمركز 150 سنة 2016. وفي مؤشر الخدمات الرقمية (OSI) انتقلت الجزائر الى الدرجة 0.2765 في سنة 2020 بعدما كانت درجة هذا المؤشر 0.2153 سنة 2018، وفيما يخص مؤشر جاهزية البنية التحتية للاتصالات (TII) فقد بلغت قيمته 0.5787 لسنة 2020 بعدما كانت 0.3889 سنة 2018. لكن رغم التحسن في هذه المؤشرات تبقى مرتبة الجزائر متواضعة على اعتبار أن 193 دولة شملها الترتيب والتقييم.

3. في مجال التجارة الإلكترونية

في مجال التجارة الإلكترونية حققت الجزائر تقدم ملحوظ، حيث تقدمت بـ 29 مرتبة على الصعيد العالمي وفق التقرير السنوي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2020، إذ انتقلت من المرتبة 109 إلى المرتبة 80 من بين 152 دولة، محتلة بذلك المرتبة الرابعة إفريقيا (UNCTAD, 2021, p. 7) ويستند التقرير في تصنيفه إلى جملة من المؤشرات، تتمثل في نسبة تعميم استعمال الأنترنت وتأمينه والإدماج المالي وكذا موثوقية الخدمات البريدية وفقاً لترتيب الاتحاد البريدي العالمي.

خامساً: تحديات تطوير الشمول المالي في الجزائر

تبذل الجزائر جهود متواصلة لتطوير خدماتها المالية الرقمية لتحقيق شمول مالي حقيقي، من بينها التوصيات التي أقرها بنك الجزائر بوضع استراتيجية وطنية للشمول المالي تهدف إلى:

- تحسيس وتعليم فئة الشباب خاصة بمبادئ وأصول الثقافة المالية حسب المعايير الدولية، والجمع بين مختلف أصحاب المصلحة بما في ذلك الجهات التنظيمية المالية، والاتصالات، والتعليم.
- المساهمة بفعالية في تمويل المشاريع الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القيام بالحملات الترويجية والتحسيسية للتعريف بمختلف المنتجات البنكية خاصة منها ذات العلاقة بالتقنيات الجديدة والتطبيقات والابتكارات المالية المتاحة.
- توسيع شبكات البنوك والمؤسسات المالية إلى كل مناطق الوطن.
- تشجيع الصيرفة الاسلامية من خلال إصدار لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتعميقه.
- مجانية بعض الخدمات المصرفية (البطاقة المصرفية، كشف الحساب السنوي، استعمال صراف آلي... الخ) وهذا تحفيزاً للعملاء على استخدام وسائل الدفع غير النقدية ودفع البنوك على الابتكار وتقديم منتجات جديدة مساهمة للتطورات التكنولوجية الحديثة. (بنك الجزائر، 2020، الصفحات 2-3)

وفي إطار دعم استراتيجية التحول الرقمي للمؤسسات المالية تم صرف منذ سنة 2013 وفي مدة تزيد عن تسع سنوات ما يقارب 4.5 مليار دولار منها 3 ملايين دولار لتطوير الدفع الإلكتروني في مجال الخدمات المالية لدى المصارف والبنوك (وزارة المالية، 2022). كما مكن إطلاق "الهوية الرقمية" منذ سنة 2013 المؤسسات المالية من التعامل مع العملاء بكفاءة وخاصة الامتثال لمتطلبات مكافحة تبييض الأموال وغيرها من متطلبات "اعرف عميلك". كما ساهم تشجيع نماذج العمل الجديدة كمنصات التجارة الإلكترونية تعميم الخدمات المالية الرقمية بشكل جيد.

إلا أنه توجد العديد من العوامل التي تحد من استخدام الخدمات المالية الرقمية بصورة أشمل وبالتالي تعيق الشمول المالي في الجزائر، من بينها عوامل اجتماعية واقتصادية كالأمية المالية، انخفاض الدخل، ارتفاع تكلفة توفير الخدمات المالية، وعوامل جغرافية كضعف التغطية في بعض المناطق وسوء التوزيع الجغرافي للبنوك وأجهزة الصرف الآلي لاتساع الرقعة الجغرافية، بالإضافة الى عنصر الثقة، فالخدمات المالية الرقمية تعتمد بشكل أكبر من الخدمات المالية التقليدية على ثقة العملاء في النظم والوسطاء الذين يتم استخدامهم لتقديم الخدمة، ولذا حماية العملاء والحد من مخاطر استخدامهم للخدمة هو أمر ضروري لبناء الثقة والحفاظ عليها، وكذلك قصور البنية التحتية الرقمية اللازمة للتوسع نحو الشمول المالي.

سادسا: آليات تعزيز الشمول المالي في الجزائر

يتعين التركيز على بعض السياسات لضمان تعميم الخدمات المالية الرقمية وتحقيق مستويات أكبر من الشمول المالي في الجزائر وذلك على النحو التالي:

1. دعم البنية التحتية الرقمية والمالية: وذلك من خلال:

- تحديث وتطوير شبكات الاتصالات وترقية أنظمة الدفع الوطنية بالتحول نحو أنظمة التسويات الفورية للتعاملات بما يساعد على إنجاز المعاملات المالية بشكل أسرع وبأقل تكلفة.
- توفير بيئة تشريعية ملائمة من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية.
- تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية.
- تطوير الاتصال وتبادل المعلومات بالتوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية والدفع عبر الهاتف المحمول بما يعزز فرص الوصول الى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع.

2. حماية مستهلكي الخدمات المالية: وذلك من خلال التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة إضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل سهولة وبتكلفة مناسبة وبجودة عالية؛ وتوعية العملاء ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم.
 3. تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبى احتياجات كافة فئات المجتمع: وذلك من خلال مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين، إضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل، تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على الخدمات المالية. (صندوق النقد العربي، 2017، الصفحات 8-10)
 4. دمج الشمول المالي في الاستراتيجيات والرؤى الوطنية: أي تركيز الخطط الوطنية على تشجيع مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات ملائمة لطبيعة الفئات المستبعدة وغير المغطاة بشكل كامل والتغلب على التحديات القائمة في هذا الصدد.
 5. الموازنة بين الابتكار والمخاطر: أي تركيز السلطات الإشرافية على الموازنة ما بين تحفيز الابتكار المالي والتحوط لما قد ينتج عن الخدمات المالية الرقمية من مخاطر، مما يتطلب ضرورة امتثال هذه الخدمات للمتطلبات الدولية لمكافحة تبييض الأموال، حماية سرية بيانات العملاء وضمان أمن الفضاء السيبراني.
 6. تبني بيئة مشجعة لمزودي الخدمات المالية الرقمية: بتقديم الدعم لشركات التقنيات المالية الحديثة ومزودي الخدمات المالية الرقمية من خلال تسهيل نفاذهم للتمويل؛ تبني أنظمة الهوية الرقمية وأعرف عميلك الإلكتروني بما يساعد على تمكين هذه الشركات من تقديم خدماتها لعدد كبير من المستهلكين.
 7. التركيز على زيادة مستويات الثقافة المالية: أي تعزيز الوعي والثقافة المالية ما بين كافة شرائح المجتمع لا سيما الشباب والنساء وكبار السن وسكان المناطق النائية.
 8. متابعة التقدم على صعيد الشمول المالي: يتطلب هذا الأمر توفر إحصاءات دقيقة عما تم تحقيقه للوفاء باحتياجات السكان من الخدمات المالية الرقمية ومن الفجوات التي لا تزال قائمة على صعيد الطلب على الخدمات المالية وتطورها عبر الزمن. (صندوق النقد العربي، 2020، الصفحات 9-10)
- الخلاصة: قامت الجزائر بعدة جهود في إطار التحول الرقمي بإدراج تكنولوجيات الاعلام والاتصال في عدة قطاعات ومن بينها القطاع المالي، وقد عرفت مؤشرات الشمول المالي في الجزائر تحسنا في السنوات الأخيرة، يتضح ذلك من خلال تحسن معدلات الكثافة المصرفية والبريدية، الوصول الى الخدمات المالية، التوسع في المالية الاسلامية... الخ، لكن رغم ذلك تقع الجزائر ضمن مجموعة الدول العربية ذات المستويات المتوسطة من الشمول المالي، كما أن استخدام الخدمات المالية الرقمية لا يزال منخفضا، والبنية التحتية الرقمية لا تزال بحاجة الى المزيد من الدعم، كما أن التصنيفات الدولية للجزائر في مجال التحول الرقمي

متواضعة وتبين الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتدارك التأخر المسجل في هذا المجال، وهذا من أجل تقليص الفجوة الرقمية دولياً وإقليمياً وتحقيق مستويات أفضل من الشمول المالي في الجزائر. وفي هذا السياق، توجد العديد من العوامل التي تحد من استخدام الخدمات المالية الرقمية بصورة أشمل في الجزائر، من بينها عوامل اجتماعية واقتصادية وجغرافية، لذا يتعين التقدم والإسراع في رقمنة القطاع المالي لتعزيز الشول المالي وتحقيق التنمية المستدامة. فالنظام المالي الرقمي في الجزائر ما زال متأخر عن الركب العالمي وهو بحاجة إلى المزيد من الإصلاحات، أهمها: تطوير البنية التحتية الرقمية، تحسين تنافسية القطاع المالي، توسيع دور الصيرفة الإسلامية والتأمين التكافلي، تنوع وتطوير المنتجات والخدمات المالية، تطوير نظام الدفع الإلكتروني، ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتنقيف المالي، تنوع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل، زيادة تمويل رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تؤدي دوراً هاماً في مكافحة الفقر والبطالة ورفع مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية... الخ.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- 2- اتحاد المصارف العربية. (2017). الشمول المالي في المنطقة العربية في أدنى مستوياته عالمياً. الدراسات والأبحاث والتقارير، العدد 436، مارس 2017، متاح على الرابط: (<https://uabonline.org/ar/magazin>) consulté le 20/8/2020
- 3- اتحاد المصارف العربية. (2019). واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه. الدراسات والأبحاث والتقارير، العدد 458، يناير 2019، متاح على الرابط: (<https://uabonline.org/ar/magazine>) consulté le 24/07/2022
- 4- بريد الجزائر . (2020). خدمات بريد الجزائر عبر الانترنت، متاح على الرابط: (<https://www.android-dz.com/ar>) consulté le 12/6/2022
- 5- بنك الجزائر. (2019). التقرير السنوي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2018. ص: 75.
- 6- بنك الجزائر. (2020). المادة 4، النظام رقم 02-2020 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية. الجزائر.
- 7- بنك الجزائر. (2020). بيان محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي ، 27 أبريل 2020، ص: 2-3
- 9- البنك الدولي. (2018). قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي سنة 2017، متاح على الرابط التالي: (<https://globalindex.worldbank.org>) consulté le 12/6/2022.
- 11- البنك الدولي. (بلا تاريخ). الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء . منشورات البنك الدولي، متاح على الرابط: (<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>) consulté le 22/7/2022
- 12- تجمع النقد الآلي. (2022). (<https://giemonetique.dz/ar>) Consulté le 20/05/2022
- 13- الجمهورية الجزائرية . (2021). مرسوم تنفيذي رقم 21-81 مؤرخ في 11 رجب 1442 الموافق 23 فبراير 2021 يحدد شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي. الجريدة الرسمية ، العدد 14 الصادر بتاريخ 28 فبراير 2021م.
- 14- ديلور دوروثي، وبوبار إيزابيل. (2021). كيف يمكن للخدمات المالية الرقمية أن تتيح مساراً نحو الانتعاش الاقتصادي في الجزائر؟". مدونات البنك الدولي. فيفري 2021. متاح على الرابط: (<http://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices>) consulté le 24/07/2022
- 15- الديوان الوطني للإحصائيات (2021). إحصائيات حول عدد السكان في الجزائر.

- 16- حمدوش وفاء، وعماني لمياء. (2021). أفق تجاوز الفجوة الرقمية في الجزائر لتحقيق الشمول المالي. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. المجلد 17. العدد 25. مارس 2021. ص: 118.
- 17- سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية. (2021). التقرير السنوي لسنة 2020، الجزائر. ص: 11-13.
- 18- سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية. (2022). مرصد سوق الانترنت في الجزائر لسنة 2021. ص: 2-6.
- 19- سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية. (2022). التقرير السنوي لسنة 2021، ص: 3-7.
- 20- شكرين محمد. (2021). أزمة كوفيد حافظ لتعزير الشمول المالي الرقمي في الجزائر. مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 12. العدد 1 (الجزء الاول)، جانفي 2021، ص: 230.
- 21- صندوق النقد العربي. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي. رقم 77، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي، الامارات العربية المتحدة. ص: 7-10.
- 22- صندوق النقد العربي. (2020). التقرير العربي الموحد لسنة 2020. الامارات العربية المتحدة. ص: 203-205.
- 23- صندوق النقد العربي. (2020). الشمول المالي الرقمي في الدول العربية، موجز سياسات، العدد 17، ديسمبر 2020، ص 9-10.
- 24- لاجارد كريستين. (2019). تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإدخالها تحت مظلة الشمول المالي في العالم العربي. القمة العالمية للحكومات، دبي، الإمارات العربية المتحدة، فبراير 2019.
- 27- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (2020). تقرير التنمية لسوق الهاتف والانترنت في الجزائر، السداسي الأول 2020. الجزائر. ص: 1-6.
- 28- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (2021). تقرير المؤشرات الدولية المتعلقة بقطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. الجزائر. جانفي 2021، ص: 7.
- 29- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (2021). ملخص حصيلة إنجازات نشاطات القطاع لسنة 2020. الجزائر. ص: 3.
- 30- وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية. (2021). حوصلة أهم إنجازات قطاع البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية خلال الفترة الممتدة من 1 جانفي 2021 الى غاية 31 ماي 2021، الجزائر، ص: 3.
- 31- وزارة المالية. (2022). <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/espace-medias/revue-de-presse> consulté le 12/6/2022

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Datareportal. (2022). **Digital in Algeria. Digital(2022-2017)**, disponible sur le lien (<https://datareportal.com/digital-in-algeria>) consulté le 16/05/2022
- 2- International Telecommunication Union(ITU). (2019). **Country ICT Data (until 2018)-Fixed Telephone Subscriptions**. disponible sur le lien: (<https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx>). Consulté le:12/05/2022
- 3- Speedtest. (2019). **Algeria's Mobile and Fixed Broadband Internet Speeds**.disponible sur le lien :(<https://www.speedtest.net/global-index/algeria>) consulté le: 12/6/2022
- 4- Speedtest. (2022). **Algeria's Mobile and Fixed Broadband Internet Speeds**, april 2022. disponible sur le lien: (<https://www.speedtest.net/global-index/algeria>) consulté le: 12/6/2022
- 5- United Nations Conference on Trade and Development UNCTAD (2021), **The UNCTAD B2C e-commerce index 2020: Spotlight on Latin America and the Caribbean**, UNCTAD Technical Notes on ICT for Development, No17 ,17 February 2021, p:7 .
- 6- United Nations. (2020). **E-Government Survey 2020 Digital Government in the Decade of Action for Sustainable Development With addendum on COVID-19 Response**. Department of Economic and Social Affairs. New York.2020 p:259.